تأثيـــر الحـــرب الروسيـــة الأوكرانيـــة على الأمـــن الغذائـــي

كـريمة مصطفى إبراهيم بنـور ـ المعهد العالي للعلوم والتقنية الطبية ـ الزهراء

الملخّص :

يشـــكّل الاعتماد الكبير لمعظـــم الدّول العربيـــة على واردات القمـــح والذرة من كلّ من روســـيا وأوكرانيا تحدياً جدياً في ما خصّ الأمن الغذائـــي العربـــي ، ولا سيما مع تصاعـــد حـــدّة الحرب الروسية – الأوكرانية ، وتشديد العقوبات على روسيا واحتمال قطعها عن النّظام المالي الدولي وحتى منعها من التصدير إلى الأسواق الدوليـــة ، ومجدداً يدعو هذا الأمـــر الدول العربية إلى السعي إلى تعزيز الأمـــن الغذائي ذاتياً ، عبر الاستثمار في مشاريع زراعية عربية مشتركة ، وذلك في ظل وجـــود فوائض مالية ضخمة وأراض شاسعة قابلة للزراعة على امتداد الوطـــن العربـــي الكبير .

المقدمـــة :

يُعتبر الأمـــن الغذائـــي من أكبر التحديات التي تواجه الوطن العربي ، فعلى الرغم من توافر كافة العوامل التي تُتيح للدول العربية تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي سواء من عوامل طبيعية (تربة صالحة للزراعة، توافر المياه، التنوع المناخي) وعوامل بشرية (الأيدي العاملة الرخيصة)، إلا أن الدول العربية مازالت تُعاني من نقص في إنتاج الغذاء إذا ما قورن الطلب على الغذاء مع المعروض منه، ولتعويض النقص وتغطية فائض الطلب تستورد الدول العربية ما يقرب من نصف احتياجاتها من السلع الغذائية بفاتورة تبلغ قيمتها 110 مليار دولار سنوياً هذا في ظل الأوضاع والظروف العادية ، ولكن مكمن الخطورة في أوقات الأزمات ؛ إذ ترتفع أسعار السلع الغذائية مع إحجام الدول المصدرة لتلك السلع عن التصدير لأسباب أمنية واستراتيجية، ومن علامات ذلك ما شهده العالم في الأزمة المالية 2008 ـ 2009 وما تلاها من أزمة غذائية، فضلاً عن أزمة كورونا والتي مازالت تبعاتها مستمرة حتى الآن، وبينما تحاول الدول معالجة كافة أوضاعها في محاولة منها للتعافي من آثار الأزمة وإذا بالحرب الروسية الأوكرانية تُلقي بظلالها على العالم أجمع لتفاقم ليس فقط من حدة الأزمة الغذائية ؛ وإنما انبثقت عنها العديد من الأزمات كمشكلة التضخم، وأزمة الطاقة، أزمة سلاسل الإمداد، لكن ما يعنينا هنا هو مشكلة الأمن الغذائي، وما مدى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية عليه ، ولكن قبل الحديث عن أثر الحرب الروسية الأوكرانية على

الأمن الغذائي العربي سنتطرق أولًا لتحديد ماهية الأمن الغذائي ، ومحددات وأبعاد الأمن الغذائي العربي ، وكذلك أبرز التحديات التي تواجه الدول العربية في سبيل تحقيق أمنها الغذائي، فضلًا عن دور التكنولوجيا في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية وصولاً لبعض النتائج والتوصيات التي نأمل أن تساهم في معالجة أزمة الأمن الغذائي في الوطن العربي .

مشكلــة البحـث :

الحرب الأوكرانية فاقمت مشكلات الغذاء في العالم العربي (AFP) ، تحتل روسيا وأوكرانيا مكانة عالمية مرموقة في تصدير المواد الغذائية لاسيما الحبوب (1)، وقد أدت الحرب القائمة بينهما إلى توقف التصدير خاصة من الجانب الأوكراني فانخفض العرض، وانعكس هذا الوضع على الدول العربية التي تعتمد على أوكرانيا في إشباع حاجاتها فارتفعت أسعار المواد الغذائية الرئيسة ، وترتب على ذلك تداعيات اجتماعية وأحياناً سياسية اختلفت حدَّتها من دولة إلى أخرى، وهكذا تراجع الأمن الغذائي في عدة بلدان كاليمن ولبنان وتونس وموريتانيا ومصر والعراق ، بيد أن الحرب الروسية - الأوكرانية ليست السبب الرئيسي لهذا التقهقر، ولكنها بلا شك أثقل من القشة التي قصمت ظهر البعير

أهــداف الدراســـة :

لذلك وتأسيساً على ما تقـدم : نستهدف من خـلال هذه الدراسة الإجابة على جملة التساؤلات التي تصاحب المشكلة البحثية من خلال التعريف بماهية الأمـن الغذائي ، ودراسة أبعاد ومحددات الأمن الغذائي العربي ، وكذلك تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي، ودور التكنولوجيا في معالجة الفجـوة بين العرض والطلب على الغذاء، وصولًا لعرض بعض إنجازات وإسهامات الدول العربية في مجال الأمن الغذائي ووضع بعض التوصيات التي نأمل أن تساهم في معالجة الأزمة.

أهميــة البحـث :

تتجلى أهمية الدراسة في الموضوع ذاته ؛ إذ تعالج الدراسة أزمة تعد من أخطر الأزمات التي تهدد أمن وسلامة الشعوب وتمثل خطراً على مستقبل الوحدات السياسية ومدى استقراراها، وتجمع الدراسة بين شقين : (الشق الأكاديمي النظري) الذي يركّـــز على الإطار النظري للتعريف بماهية الأمن الغذائي ومعرفة أبعاده ومحدداته والأسباب التي انبثقت منها الأزمة مع إلقاء الضوء على أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي، وفي الوقت ذاته تعتمد الدراسة على (الأسلوب الإبريقي تطبيقياً)

اعتماداً على دراسة أسباب نشوء الأزمة وأبرز التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي في الوقت الراهن أو على المدى القريب، وبالتالي فإن نتائجها يمكن أن تساهم في تقديم رؤية لصناع ومتخذي القرار المعنيين بالأمر لمعالجة الأزمة والوقوف على أبعادها لمحاولة تفادي تفاقمها في المستقبل القريب.

منهج الدراسة :

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على عملية الاستقراء بشكل رئيسي والذي يقوم على ملاحظة واقع الأزمة لمعرفة أسبابها والوقوف على أبعادها لتدارك تداعياتها المستقبلية، إلا أنه يوجد اقتراب علمي آخر سنلجأ إليه في ثنايا تناولنا للمسألة وهو الأسلوب التحليلي مع اتباع بعض الإجراءات القياسية لفهم طبيعة البيانات والمتغيرات التي تؤثر في الأزمة .

حدود الدراسة :

النطاق الزمني للدراسة (فترة الدراسة) : يتحدد النطاق الزمني للدراسة ابتداءً من 24 فبراير 2022 م ، باعتباره التاريخ الذي اندلعت فيه الحرب الروسية الأوكرانية وبداية ظهور أزمة سلاسل الإمداد والأمن الغذائي وحتى 30 سبتمبر 2022 م باعتبار أن الحرب مازالت قائمة وأن جُل تداعياتها لا يمكن تداركها الآن وإنما ستظهر على مدى ليس بالبعيد، لذلك اختص الباحث هذه الفترة لتسهيل الدراسة ليس إلا .

النطاق الجغرافي (المكاني) للدراسة : تم تحديد نطاق الدراسة الجغرافي وهو الوطن العربي من الخليج للمحيط باعتباره محل الدراسة مع التركيز على بعض النماذج التي تعد أكثر تأثراً بالأزمة وكذلك النماذج التي حققت نتائج ملموسة في ملف الأمن الغذائي، وإن كانت الحرب الروسية الأوكرانية قد ألقت بظلالها على العالم أجمع الذي يُعاني من أزمة الأمن الغذائي مع تفاوت الدرجات، إلا أن تحديد النطاق الجغرافي للدراسة إنما هو للتسهيل ليس إلا حتى يتمكن الباحث من حصر المشكلة في نطاق محدود .

تقسيم الدراسة (خطة البحث) :

المبحث الأول : ماهية الأمن الغذائي ، والمبحث الثاني : أبرز التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي ، والمبحث الثالث : مكونات وأبعاد الأمن الغذائي . وفي المبحث الرابع : الحرب الروسية الأوكرانية .

المبحث الأول ـ ماهية الأمن الغذائي :

مفهوم الأمن الغذائي : يُعتبر الأمن الغذائي مفهوم مرن ؛ حيث وضعت له العديد من التعريفات التي تختلف في أبعادها ومكوناتها ، لكن يظل جوهرها ثابتاً،

ووردت محاولات عديدة في كثير من الكتب المنشـــورة لوضع مفهوم للأمن الغذائي ؛ لذلك كان من الضروري أن نتعرض للتطور التاريخي لمفهوم الأمن الغذائي الذي بات يعكس إقراراً واسعاً بتعقيدات قضاياه المطروحة على المستوى الاقتصادي والسياسي ، وقد نشأ مفهوم الأمن الغذائي في سبعينات القرن الماضي أثناء المناقشات التي جـــرت حول المشاكل الغذائية الدولية خلال أزمة الغذاء العالمية وتطور المفهوم في العقود التالية ليعكس التغييرات في منهج التفكير الرسمي حيال مسألة الأمن الغذائي حيث كان التفكير في بادئ الأمر مُنصباً حول مشاكل الإمدادات الغذائية لضمان توافـــر المواد الغذائية الأساسية واستقرار أسعارها على المستوى الوطني والعالمي .

وقد نص تقرير مؤتمر الغذاء العالمي لعام 1974 م على " أن توافر إمدادات الغذاء العالمية على الدوام يجعل من المواد الغذائية الأساسية كافياً للحفاظ على التوسع المطرد في الاستهلاك الغذائي وللتعويض عن التقلبات في الإنتاج والأسعار". وفي عام 1983 م رسخ تحليل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أهمية الحصول على الغذاء، مما أدى إلى التعريف القائم على التوازن بين العرض والطلب من معادلة الأمن الغذائي، فقد ورد فيه " يجب التأكد من أن جميع الناس في جميع الأوقات قادرين على الحصول فعلياً واقتصادياً على الأغذية الأساسية التي يحتاجون إليها "، وقد عرفت وزارة الزراعة الأمريكية الأمن الغذائي في تقرير لها ورد فيه " يتحقق الأمن الغذائي على مستوى الأسرة عندما يتمكن جميع الأفراد في الأسرة، في جميع الأوقات، من الحصول على ما يكفي من الغذاء لحياة صحية نشطة " [1] .

غير أن هذه التعريفات تختلف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محلياً، ولكن بالنظر إلى تعريف الفاو سنجد أنه أكثر انسجاماً مع التحولات الاقتصادية الحاضرة وما رافقها من تحرير التجارة الدولية في السلع الغذائية .

وتعتبر زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي من السلع الغذائية من إحدى المقومات الرئيسية للأمن الغذائي العربي، وقد تمكنت الدول العربية من تحقيق الاكتفاء وفائض تصديري في بعض السلع الغذائية كالخضروات والأسماك، إلا أنها وبالرغم من تحقيق زيادة في إنتاج الحبوب والمحاصيل، سنجد أن قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية استمرت في الارتفاع واستمر العجز في عدد من المحاصيل الرئيسية، حيث تستورد الدول العربية حوالي نصف احتياجاتها من الحبوب و63% من

الزيوت النباتية، و71% من السكر، وقد مثلت هذه السلع حوالي 76% من قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية في 2007 م .

وتتحكم مجموعة من العوامل والمحددات في كمية الإنتاج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية في الدول العربية تتمثل في :

المبحث الثاني ـ أبرز التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي :

تعتمد قدرات الدول وإمكاناتها للإنتاج الزراعي ، و مدى ما تحققه في مجال أمنها الغذائي على الرصيد الذي تملكه من الموارد الزراعية الأساسية، وأيضاً على معدل ما تبلغه من مستويات الكفاءة في استغلال وتوزيع تلك الموارد بين أوجه استخداماتها البديلة، والتوافق الأمثل فيما بينها، وبصفة عامة تزخر المنطقة العربية بقدر وافر من الموارد الزراعية الطبيعية التي تُتيح لها إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق مستويات أفضل من الأمن الغذائي إذا أُحسن استخدام تلك الموارد مع توفر مناخ ملائم للاستثمار الزراعي بما في ذلك الآلية المناسبة لتوفير التمويل اللازم للتنمية الزراعية، وسوف يتم التركيز على العوامل التالية :

المـــــوارد الزراعيـــــة : تختلف الدول العربية من حيث المساحة التي تشغلها الزراعة في كل منها نظراً لعوامل عديدة من بينها الجغرافيا والبيئة وتوفر الموارد الطبيعية، حيث تبلغ المساحة الجغرافية للمنطقة العربية حوالي 1343مليون هكتار، تمثل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 233.24 مليون هكتار أي بنسبة 17.34% والتي يزرع منها فقط 74.12 مليون هكتار بنسبة 31.78% من إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي (2) .

الموارد المائية : تتصف الموارد المائية في الوطن العربي بالندرة، وتتفاقم هذه الندرة على كافة المستويات بمرور الوقت ففي حين تعادل مساحة الوطن العربي 10.8% من مساحة اليابسة في العالم فإنه يحتوي على 0.7% من إجمالي المياه العذبة الجارية في العالم، ويتلقى 2.1% فقط من إجمالي أمطار اليابسة، تعكس المؤشرات السابقة مدى ما يعانيه الوطن العربي من فقر مائي، كما تجدر الإشارة أيضاً إلى تعرض الأراضي الزراعية العربية للتدهور نتيجة الانجراف والتملح واستنزاف واجهاد التربة، وإلى توسع العمران على حساب الأراضي الزراعية إضافة إلى ما تواجه المنطقة من تحديات تتمثل في شح الموارد المائية وضعف كفاءة الري، وضعف برامج استصلاح الأراضي، وتدهور الأراضي الزراعية وانخفاض إنتاجية بعض المحاصيل بشكل عام مقارنة بمستوياتها في الدول المتقدمة، وعدم توفير مناخ للاستثمار مما جعل القطاع الزراعي

هو الأقل جذباً للاستثمار والأضعف مردوداً مقارنة بالقطاعات الأخرى، كما تشمل تلك المعوقات ضعف الانفاق والاستثمار في البحوث العلمية الزراعية، ونقص الكوادر البشرية المدربة التي يعول عليها في إدارة التنمية، ولكي نستطيع مواجه مثل هذه الظروف علينا وضع سياسات تكيف مع المتاح من الموارد المائية وإحسان وترشيد استغلالها من خلال اتباع أنظمة الري الحديثة وغيرها من الآليات [3] .

الموارد البشرية : تُعتبر الموارد البشرية العنصر الحاكم والفاعل في عملية التنمية، وهي في ذات الوقت غاية التنمية وهدفها النهائي، ومن ثم فإن أهمية الموارد البشرية لا تتمثل في كمها العددي، وإنما تتجاوزه إلى أبعاد مختلفة تتمثل في خصائصها وسماتها الاقتصادية والاجتماعية، ومدى استقرارها وقدرتها على الإنتاج، تُشير التقديرات إلى أنه بحلول 2050 سيزيد عدد سكان المنطقة العربية من 390 مليون نسمة إلى نحو 655 مليون نسمة، وهو ما يشكل ضغط على الموارد المتاحة، وينبغي أن تشكل الجهود الرامية إلى الحد من هذا النمو السكاني، عن طريق خفض معدل الخصوبة جزءً لا يتجزأ من إستراتيجية الأمن الغذائي في المنطقة، وتشير البيانات إلى زيادة أعداد سكان المنطقة العربية إلى 431.38 مليون نسمة في عام 2020 مقارنة بنحو 412.77 مليون نسمة عام 2017، كما قدر معدل نمو السكان الريفيين في المنطقة العربية خلال الفترة 2017- 2020 بنحو 13.91%، إن زيادة معدل النمو السكاني في المناطق الريفية هو ما يشكل أهم التحديات التي تواجه الجهود التنموية المتمثلة في مجالات زيادة الإنتاج الزراعي وإتاحة فرص التشغيل خفضاً للفقر وتحسين معدلات الأمن الغذائي [4].

وبناء على ما سبق، فإن ارتفاع معدلات النمو السكاني تؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء و بالتالي زيادة العجز الغذائي، وهذا التزايد الكبير في النمو السكاني وتعاظم الضغوط على الموارد المحدودة من المياه والأراضي يثير القلق حول مستقبل الأمن الغذائي العربي، غير أنه يمثل نقطة قوة تتجلى في توافر العمالة الرخيصة والكافية لإدارة عملية الإنتاج إذا ما أُحسن توظيفها .

المبحث الثالث ـ مكونات وأبعاد الأمن الغذائي :

يتضمن مفهوم الأمن الغذائـــي أربع مكونات رئيسية تم تحديدها من قبل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة تتمثل فيما يلي :

توافـــر الغذاء : ويعني وجود كمية غذاء تكفي للاستهلاك المحلي، مع الاستيراد أو الحصول على المساعدات الغذائية بشكل ثابت .

الحصول على الغذاء : وتتمثل بوجود موارد مختلفة أو دخل يكفي من أجل الحصول على الغذاء .

استخدام الغـــذاء : بمعنى استخدام المواد الغذائية ومعاملتها بالشكل الملائم، من خلال تخزينه بشكل جيد، مع التعرف على الممارسات الصحية للتغذية وتطبيقها .

الاستقرار : بمعنى توفر الغذاء في جميع الأوقات، وإن كانت تلك الأوقات خاصة بحالات الطوارئ كموضوع دراستنا لأثر الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي [5] .

كما يتضمن الأمن الغذائي أبعاد عدة أبرزها :

البعد الأخلاقـــي : ويتعلق هذا بحالة الإنسان الحالية والمستقبلية، لأن الغذاء أمر أساسي في حياة الإنسان، لهذا يجب عد الإضرار بالأمن الغذائي أو الغذاء .

البعد الاجتماعـــي : هو البعد الذي يتأثر بالعناصر الاجتماعية المُجملة، ومن تلك العناصر التحكم في زيادة عدد السكان والخصوبة مع التخطيط السكاني، والحراك الجماعي في المجتمع .

البعد الاقتصـــادي : ويساعد البُعد الاقتصادي على تأمين الأمن الغذائي، ويكون من خلال توفر عدة عناصر منها الموارد الطبيعية، الخدمات وتطور الصناعة، ووجود الاتصالات والمواصلات (سلاسل الإمداد).

البُعد السياســـي : وهو المتعلق بدور الدولة في الإشراف على السياسات والبرامج الخاصة بالأمن الغذائي، والتنمية في كافة المجالات بما فيهم التنمية الزراعية للمحافظة على إستراتيجيات الأمن القومي [6] .

المبحث الرابع ـ تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي :

تُمثل الأزمـــة الروسية الأوكرانية تهديداً جدياً ووجودياً مباشراً للأمن الغذائي العربي يستدعي حلولاً عاجلةً لتقليل تبعات هذه الأزمة ، وأخـــرى طويلة الأمد لتفادي تكرار آثارها، لذلك يجب على الدول العربية إعادة النظر في تعريفها لمفهوم الأمن القومي العربي وتضمين الأمن الغذائي باعتباره أحد مكوناته ، وإعادة الاعتبار لمفهوم الأمن الغذائي العربي والذي طالما كان الحديث عنه يعد من باب الرفاهية، إلى أن يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي لكل الدول العربية من الغذاء عبر رفع معدلات الإنتاج المحلي والتوسع في زراعة المحاصيل الرئيسية ، فلا مناص من العودة مرة أخرى لكن بإرادة حقيقية ونظرة مستقبلية، لدراسة إمكانيات وفرص التكامل الغذائي العربي من أجل تعزيز الأمن الغذائي لكافة دول المنطقة عبر الاستثمار في مشروعات زراعية عربية

مشتركة، وذلك في ظل وجود فوائض مالية عربية ضخمة وأراضي عربية شاسعة قابلة للزراعة، وموارد وتجارب عربية متميزة في مجالات عدة ترتبط بشكل أو بأخر بعملية إنتاج الغذاء ولا ينقصها فقط غير التكامل .

وإذا ما ذهبنا لبحث تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي سنجد أن روسيا هي أكبر مصدر للقمح في العالم ب37.3 مليون طن سنوياً، في حين تأتي أوكرانيا في المركز الرابع ب18.1 مليون طن سنوياً، لكن ما يمثل الخطورة هو أن معظم الدول العربية التي يمثل الخبز فيها غذاءً رئيسياْ تعتمد بشكل رئيسي على واردات القمح من روسيا وأوكرانيا، بعد أن أظهرت لنا نتائج البحث أن عام 2020 على سبيل المثال شهد استحواذ الدول العربية وحدها على 11% من صادرات القمح العالمية، واستيرادها نحو 13.165 الف طن من القمح من روسيا، ونحو 7.598 الف طن من أوكرانيا وهو ما يمثل 42.1% من مجمل صادرات طرفي الأزمة وفقاْ لبيانات أحد المصارف العربية، هذا فيما يتعلق بالدول العربية مجتمعة أما بالنظر لكل دولة على حدى سنجد أن مصر على سبيل المثال هي أكبر مستورد للقمح في العالم وأكبر مشتر للقمح الروسي الذي استوردت 22% من صادراته في عام 2020 وكذلك المستورد الأول للقمح الأوكراني إذ استوردت في ذات العام نحو 17% من صادراته، أما بقية الدول العربية فليست أحسن حالاً أو أقل اعتماداً [8] .

إن الاندفاع تجاه التفكير في الأمن الغذائي بمعنى : أن يكون هناك دعم وإنفاق كبير قد لا يحقق المتوقع منه بسبب متطلبات الإنتاج التي تتطلب تكامل وتوافر عناصر الإنتاج، وبسبب تعقيدات العولمة أصبحت بعض المنتجات تتركز في مناطق محددة حول العالم، والأهم في هذه المرحلة هو الاستمرار في دعم التقنيات التي تعزز القدرة على إنتاج منتجات متنوعة في ظروف بيئية مختلفة وأدوات وعناصر فيها وفرة محلية، وتشجيع الجامعات ومراكز البحث في الوطن العربي على الاستثمار في هذا المجال، في ظل هذه الأرقام يبدو منطقياْ أن يكون الشرق الأوسط والوطن العربي من المناطق الأكثر تأثراً بالأزمة، والأكثر تضرراً من استمرارها وإطالة أمدها في ظل امتلاك معظم الدول مخزوناً إستراتيجياً من القمح يكفي فقط لأشهر معدودة، مع تضرر إمدادات القمح المتوقع، وخاصة أن العمليات العسكرية تتركز في شرق أوكرانيا التي تحتوي على الأراضي الزراعية الأعلى خصوبةً والأوفر محصولاً والأكثر إنتاجاً للقمح على نحو يمكن الجزم معه بحدوث تراجع في معدلات إنتاجه مما سيؤثر بالسلب على الأسعار الحالية والمستقبلية، وفي ظل القرارات التي اتخذها طرفي الأزمة ولاسيما روسيا بحظر

تصدير الحبوب حتى نهاية أغسطس على أقل تقدير لتأمين احتياجاتها المحلية بعد العقوبات القاسية التي فُرضت عليها[9].

يلعب الاتحاد الروسي وأوكرانيا دوراً حاسماً في الاقتصاد العالمي لأنهما مصدران رئيسيان للنفط الخام والغاز الطبيعي وخامات المعادن المختلفة... إلخ، وبالإضافة إلى ذلك، فكلاهما لاعبان رئيسيان في القطاع الزراعي العالمي لأنهما منتجان رئيسيان للقمح، والأسمدة، وزيوت الطعام، وبذلك فإن أي تخفيض في الكميات المصدرة من تلك السلع سيؤدي إلى أزمة عرض حول العالم تؤدي إلى التضخم ومضاعفة التأثير على الأفراد، وهو ما تجلى فعلياً على الوضع الحالي نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية التي خلقت حالة من التضخم طالت دول العالم أجمع وبالأخص الوطن العربي الذي يعتمد بشكل كبير في تلبية احتياجاته الغذائية على الخارج و بالأخص روسيا وأوكرانيا[10].

تكمن الفائدة الحقيقة من الأزمة الروسية الأوكرانية في سرعان تدارك الدول العربية لخطـــورة الأزمة ومدى أهمية تحقيق الأمن الغذائي بكافة أبعاده ومكوناته، مما سمح لبعض الدول العربية إعادة النظر في سياساتها وتحالفاتها ، من خلال وضع الخطط والإستراتيجيات على المدى القريب والبعيد ، فعلى المدي قريب من خلال تنويع مصادر الحصول على السلع والمواد الغذائية، وترشيد الاستهلاك، وتوفير مخزون إستراتيجي لأوقات الأزمات، أما على المدى البعيد لجأت بعض الدول لإعادة دعم الاستثمار في قطاع الإنتاج الزراعي، وتقديم الدعم لمجال البحث العلمي في هذا القطاع، وإن كان بعض الدول قد اتبعت هذه السياسة من قبل الأزمة الروسية الأوكرانية وخير مثال على ذلك هو السياسة المصرية التي اتخذت قرارات استصلاح مليون ونص فدان زراعي وإنشاء الدلتا الجديدة، وإعادة إحياء مشروع توشكى ، ودعم قطاعات الإنتاج الغذائي سواء الزراعي أو الصناعي سعياً منها لتحقيق أمنها الغذائي .

الخاتمـــــــــة :

1- يظل ملف الأمـــن الغذائي في الوطن العربي يُمثل هاجساً لدوائر صنع القرار في الوطن العربي في ظل الأوضاع الحالية ، وما يشهده العالم من متغيرات تتطلب من قادة الدول العربية إعادة ترتيب الأوراق والنظر في السياسات الحالية والمستقبلية لإدراج مفهوم الأمن الغذائي في الإستراتيجيات الأمنية باعتباره أحد مكونات الأمن القومي التي لا تقل أهمية عن كافة مكونات الأمن القومي من أمنية، وعسكرية، واقتصادية، ... إلخ .

2- دعـــم سُبل البحث العلمي في مجال إنتاج الغذاء، وإعداد الدراسات المستقبلية لمواكبة التطور العلمي لتعزيز دور التكنولوجيا في تحقيق الأمن الغذائي .

3- تدريب الكوادر البشرية العاملة في مجال الزراعة وإنتاج الغذاء لاستخدام أحدث الطرق والآليات في عملية الإنتاج .

الهوامـــــــــــش :

1- حسب منظمة التجارة العالمية، روسيا وأوكرانيا يمثلان 15% من صادرات الشعير في العالم و25% من صادرات القمح و45% من صادرات زيوت الطعام، 11 أبريل/نيسان 2022

2 – برنامج الغذاء العالمي، بيان صحفي: أوكرانيا تزيد من مآسي اليمن، 15 مارس/ آذار 2022، (تاريخ الدخول: 6 أبريل/نيسان 2022).

3- وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية، الباب الثالث - الإحصاءات الزراعية.

4- الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، "الاستيرادات لسنة 2020"، يوليو/تموز 2021، الجدول رقم 5.

5- القرار رقم 72 لسنة 2022 الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ 15 مارس/آذار 2022.

6- تنص المادة الأولى من القانون رقم 11 لسنة 2014 على أن العائلة المشمولة بالرعاية الاجتماعية هي العائلة التي تعيش تحت خط الفقر .

7- موقع الجزيرة ، "حرب أوكرانيا.. احتياطي القمح في لبنان يكفي شهرًا....."، 25 فبراير/شباط 2022 .

8- منظمة الشفافية الدولية، "مؤشر مدركات الفساد 2021"، الصفحة 3.

9- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2020/2019. الصفحة 43.

10- علاء عبد الرزاق، " بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا.. أزمة القطاع السياحي في مصر تتفاقم"، الجزيرة نت، 15 مارس/آذار 2022.